

انتخابات مصر

بكثير من التحليلات، طالما أن اختزالها ممكن بعبارة «ولا أيّ اندهاش»، التي حوّلتها إعلان دعائي قبل سنوات قليلة إلى «شعار المرحلة».

ومع ذلك، يمكن تفهّم خيبة الأمل السائدة، وخصوصاً حين يتعلّق الأمر بالحالة المصرية، التي قدّمت قبل قرابة ستّة أعوام - ومعها تونس بطبيعة الحال - استثناءً رائعاً، أقلّه من الناحية الشكلية، حين اصطف المواطنون في طوابير أمام لجان الانتخاب، لاختيار واحد من بين 13 مرشحاً تأهلوا لخوض منافسة انتخابية حقيقية، لم يكن باستطاعة أحد توقع مسبقاً هوية الفائز في سباقها النهائي.

ومع أن ثمة الكثير من الالتباسات تجاه ما جرى في انتخابات الرئاسة المصرية، في عام 2000، إلا أنها كانت في الواقع تجربة فريدة، سرعان ما تلاشت، بعد عام واحد، حين استعادت مصر،

في مصر، حيث ستصدر اللجنة العليا للانتخابات، بعد أيام، بيان الفوز المتوقع للرئيس عبد الفتاح السيسي، أمام مرشّح صوري، على شاكلة موسى مصطفى موسى، وذلك بعد إتمام ديكور التصويت، الذي يقترب من الناحية العملية من الاستفتاءات على الطريقة العربية المعروفة.

وبهذا المعنى أيضاً، لا يمكن أن يستغرب المرء أن تتعالى أصوات «الحاشية» و«المريدين»، ابتداءً من اليوم الأول للولاية الرئاسية الجديدة، مطالبة بـ«تعديل دستوري»، لتأييد ولاية «الرئيس المحبوب» و«المنقذ»... إلى آخر تلك التوصيفات التي تحرك النشوة السياسية لدى الحاكم العربي.

انطلاقاً من ذلك، يُبالغ الكثيرون في إبداء خيبة أملهم من «الانتخابات» الحالية في مصر، التي يفترض المنطق السياسي العام، في عالمنا العربي، عدم التجاوز في مقاربتها،

وتقبلها قبلة الوداع الرئاسي الأخير، قبل أن تصافح قائد الحرس الجمهوري، وتستقل سيارتها من مقر رئاسي لن تقيم فيه مجدداً.

هذا السيناريو، ليس مشهد بطولة بالنسبة إلى الحاكم العربي، ولا حتى لدى المخرجين الرسميين لحكمه، فهو إما رئيس مدى الحياة، إلى أن يتمّ الله إرادته فيه، ميةً طبيعية، أو رصاصة في عرض عسكري، أو إعداماً على أيدي «انقلابيين»، وإمّا رئيس عجوز وعاجز، يسعى جاهداً إلى إيجاد سيناريست يكتب له مشهد التوريث، أو في أفضل الأحوال، رئيس مسكون بـ«مرض التجديد الدائم»، يعاند قليلاً، أمام المعادلات السياسية، قبل أن تخرجه هي بنفسها رئيساً منفيّاً، أو منبوذاً داخل بلاده، حين يصبح المسؤول عن فترات اضطراب وفراغ دستوري طوية.

بهذا المعنى، لا يمكن، بحسابات المنطق، توقع سلوك رئاسي مختلف



يبدو المجتمع المصري اليوم مستسلماً لخبية الامه (ا ف ب)

الرئيسة التشيلية ميشيل باشليه، يوم خرجت من قصر مونيدا، وهي تذرف دموع الفرح، والتأثر، لتلك العاطفة النبيلة التي أحاطها بها المواطنون، وهم يتسابقون لمعانقتها

وسام هنري

من السذاجة الافتراض أن الحاكم، ولا سيما في الديكتاتوريات أو أنصاف الديمقراطية العربية، سيحلم، يوماً ما، بتقمّص شخصية

كشف حساب لفترة السيسي الأولى

العشرات، بالإضافة إلى نصب كمين لقوات من الأمن الوطني والقوات الخاصة التي تُعد قوات النخبة في الشرطة المصرية في طريق الواحات بمحافظة الجيزة جنوب العاصمة، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ما أدى إلى وقوع عشرات القتلى في صفوف قوات الأمن (قدرتها مصادر أمنية بمقتل 52 ضابطاً ومجنّداً، قبل أن تعلن وزارة الداخلية أن العدد هو 16 فقط). كذلك شهدت محافظة الإسكندرية عدة تفجيرات وعمليات إرهابية، كان آخرها استهداف موكب مدير الأمن قبل ثلاثة أيام، الذي أدى إلى مقتل اثنين من قوات الشرطة.

وعلى الجانب الآخر، شهدت مصر قبضة أمنية شديدة خلال الفترة الأولى من حكم السيسي، استهدفت العمل السياسي والحقوقى والمدني عموماً؛ قبضت قوات الأمن على أشخاص كثر، وأصدرت قرارات بالمنع من السفر وبمصادرة أموال آلاف الناشطين والسياسيين والصحافيين والعاملين بالمجتمع المدني، لعل أبرزهم علاء عبد الفتاح وأحمد دومة والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح الرئاسي السابق، وكذلك رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق سامي عنان، على خلفية إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية في مواجهة السيسي. وقد قُدّر عدد المعتقلين منذ عزل الرئيس الإخواني السابق محمد مرسي، وحتى نهاية الفترة الأولى للسيسي، بعشرات الآلاف، بالإضافة إلى محاكمة أكثر من 7500 مدني عسكرياً، بينما بلغت أحكام الإعدام أكثر من 2300 حكم (لم تنفذ جميعها)، وسط تسجيل المئات من المختطفين قسراً، بينما زاد عدد السجون الجديدة في تلك الفترة فقط بمقدار 17 سجنًا جديداً.

مكانة مصر

على الصعيد الخارجي، شهدت مصر في عهد السيسي تنازلات

بتعويم سعر صرف الجنيه أمام الدولار في تشرين الثاني/توفمبر 2016، ليرتفع سعره من 7 جنيهات للدولار في بداية حكمه إلى 17,5 جنيه للدولار الواحد مع نهاية فترته الأولى، أي إن العملة المحلية فقدت نحو 70% من قيمتها. وهذا ما أثر بالحالة المعيشية ونسب الفقر بين المصريين التي كانت قد وصلت إلى 27% من عدد السكان عام 2015 (أي نحو 28 مليون نسمة من مجمل السكان البالغ عددهم نحو 104 ملايين نسمة)، وذلك طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الذي يُحدد خط الفقر بمبلغ 482 جنيه شهرياً (27,5 دولاراً)، الذي توقع رئيسه أن يرتفع العدد من الفقراء كثيراً خلال الإحصاء الجديد المزمع إعلانه نهاية العام الجاري.

الحالة الأمنية

على رغم الخلفية العسكرية للرئيس السيسي، لكونه شغل مناصب رفيعة داخل الجيش مثل مدير جهاز المخابرات الحربية ثم وزيراً للدفاع، فإن فترة حكمه الأولى شهدت توسعاً نوعياً في العمليات الإرهابية (تنقلّ الإرهاب بين سيناء ووادي النيل). فبعد حرب ضروس شهدتها منطقة شمال سيناء راح ضحيتها المئات من الجنود والضباط، بالإضافة إلى آلاف المدنيين (في عمليات كان أبرزها إطلاق النار على المصلين في مسجد الروضة، الذي أدى إلى إنشاء أكثر من 300 مصل)، اتخذ الإرهاب اتجاهها جديداً ليضرب قلب العاصمة وعدداً آخر من المحافظات، فاستطاعت الجماعات الإرهابية تفجير موكب النائب العام الراحل المستشار هشام بركات في حزيران/يونيو عام 2015، في حي مصر الجديدة، المعروف بالحضور الأمني الشديد، لوجود الكلية الحربية والقصر الرئاسي فيها، كذلك استهدفت الكاتدرائية المرقسية بالعباسية وسط القاهرة بهجوم أدى إلى مصرع 29 شخصاً وإصابة

أحمد عابدين

يذهب المصريون اليوم إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية التي انعدمت فيها المنافسة، إذ أصبح الاختيار بين الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وأحد مؤيديه، موسى مصطفى موسى. لكن، قبل بدء الفترة الثانية، ماذا حقق السيسي في فترته الأولى؟

الحالة الاقتصادية

شهدت مصر خلال الفترة الأولى من حكم عبد الفتاح السيسي، تدهوراً كبيراً على الصعيد الاقتصادي والحالة المعيشية للمواطنين. فقبل انتخابه للفترة الأولى عام 2014، قال السيسي في حوار تلفزيوني، إن إجمالي الديون المصرية (الداخلية والخارجية) قد بلغ 1,7 تريليون جنيه، متسائلاً عن هذا المبلغ «الضخم»، ومستكراً بالقول: «هل مقبول أن نترك هذا الدين للأجيال القادمة؟ هل هذا هو الميراث الذي نورهته لأبنائنا وأحفادنا؟». رغم ذلك، تضاعفت تلك الديون خلال فترة حكمه الأولى، ليصل حجم الديون الخارجية خلال الربع الأول من العام المالي 2017/2018 إلى مبلغ 80,8 مليار دولار وفقاً للبنك المركزي، وبإضافة سندات بقيمة 4 مليارات دولار أُصدرت خلال شهر شباط/فبراير الماضي، وقرض روسي لإنشاء محطة الضبعة النووية لإنتاج الكهرباء بقيمة 25 مليار دولار، يصعد إجمالي تلك الديون إلى قرابة 110 مليارات دولار، وهو ما يعادل قرابة 2 تريليون جنيه. أما الديون المحلية، فارتفعت لتصل إلى مبلغ 3,16 تريليونات جنيه (قرابة 180,5 مليار دولار). بمعنى أوضح: ارتفعت الديون بمقدار 3,5 تريليونات جنيه (197,7 مليار دولار) قبل نهاية الفترة الأولى بشهور.

إلى جانب ملف الديون، قام السيسي

هيئة الانتخابات: التعطيل هدفاً!

القاهرة - الأخبار

برغم عمل جميع أجهزة الدولة لحشد المواطنين على المشاركة في الانتخابات الرئاسية، فإنّ الهيئة الوطنية للانتخابات التي تشرف على الاستحقاق بموجب الدستور، اتخذت عدة قرارات من شأنها عرقلة عمليات التصويت، وعرقلة عمل الإعلاميين.

فشلت الهيئة الوطنية للانتخابات التي يترأسها المستشار لاشين إبراهيم، وهو نائب رئيس محكمة النقض، في تهيئة الأجواء للناخبين بشكل جيد. أولاً، رفضت الهيئة تجهيزات وزارة الاتصالات للسماح باستخدام التصويت الإلكتروني للمصريين المقيمين في الخارج من أجل تسهيل عملية الاقتراع عليهم وليكون التصويت عبر أرقام ومفاتيح سرية يحصل عليها المواطنون المغتربون بالتنسيق مع السفارات المصرية وبموجب إثبات إقامتهم في الدولة تحوفاً من أصوات المعارضة التي يمكن أن تغير نتيجة تصويت الخارج، وهو ما منع كثيرين من المشاركة في الانتخابات خلال فترة تصويت المصريين في الخارج الأسبوع الماضي. ثانياً، برغم التسهيلات التي كانت تُقدّم في الداخل، كأن يكون الاقتراع مثلاً في مدن الإقامة، فإنّ الهيئة جعلت انتخاب هؤلاء يقتصر على من قاموا بتسجيل رغباتهم في المحاكم الابتدائية قبل يوم 28 شباط/فبراير الماضي، ما أخرج شريحة ليست بالقليلة من الفئات التي يمكنها التصويت. وهذا ما دفع بعض الشركات إلى منح العمال والموظفين يوم إجازة للتصويت في مسقط رأسهم والعودة إلى عملهم مع إثبات ذهابهم بـ«الحبر الفوسفوري» الذي تبقى آثاره لمدة 3 أيام. هذا مع العلم بأنّ القاهرة وحدها تحتضن أكثر من 5 ملايين ساكن لا يَصوتون فيها، وسيكون غالبيتهم



محرومين من التصويت.

على مستوى المتابعة الإعلامية، عرقلت الهيئة صدور التصريحات للمؤسسات الإعلامية المختلفة، إذ إنّه جعلت التقدّم بطلبات للحصول على تصريح محصوراً بالجهات الإعلامية المختصة، ما منع إنهاء آلاف التصريحات بسبب سوء التنظيم والإجراءات الجديدة التي اتبعت. ولم يصل إلى بعض القنوات الفضائية سوى عدد محدود للغاية من التصاريح، فيما حاول مندوبو التلفزيون المصري إنهاء التصاريح الخاصة بهم بشكل استثنائي ليتمكنوا من نقل الانتخابات على الهواء عبر التلفزيون الرسمي للدولة (وصلهم نحو 20% فقط من التصاريح التي طلبوها، فيما وصل إلى إحدى القنوات الخاصة تصريح واحد فقط من أصل 300 تصريح طلبتها مراسليها وفرق عملها).

ويصل عدد من يحق لهم التصويت في الانتخابات إلى نحو 59 مليون مصري، فيما تنتشر 13 ألفاً و687 لجنة انتخابية في جميع أنحاء الجمهورية. ويشرف على العملية الانتخابية 18 ألفاً و678 قاضياً (أصلياً واحتياطياً)، يعاونهم 103 آلاف موظف.